

أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي

١٤٦٨ هـ - ١٥٤٣ هـ

تحقيق

على محمد راجح الجاوي

القسم الأول

طبعة جديدة فيها زيادة شرح
وضبط وتحقيق

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وبعد فهذا كتاب « أحكام القرآن » لابن العربي ، وهو من أمهات كتب الشريعة واللغة والتفسير .

عرض فيه المؤلف آيات الأحكام مرتبة على حسب ورودها في السور ، وعقب على كل آية بما يستخلص منها من أحكام .

وهو - في أثناء ذلك - عالم محقق يعرف أسرار العربية ، ويربط آيات القرآن بعضها ببعض ، ويؤرد الأحاديث المؤيدة للحكم ، ويوثقها أو يجرح المحدثين بها .

والكتاب بهذا - يُعدّ من أمهات الكتب التي تبين أسرار القرآن ، وماخذ الأحكام . وقد رأت « دار إحياء الكتب العربية » نشر هذا الكتاب في طبعة علمية محققة ، حين رأته مطبوعاً ، لم تضبط آياته ، ولم تخرج أحاديثه ، ولم يحقق على مخطوطة ، وحين رأته حاجة العلماء والباحثين إلى الانتفاع به .

وعهدت إلى إخراجها ، فبحثت عن النسخ الخطية للكتاب ، فمئرت على ثلاث مخطوطات له في دار الكتب ، رجعت إليها في تحقيقه ، فكانت نعم العين .

وكان عملي في هذا الكتاب أني رجعت إلى هذه المخطوطات وجمعتها مرجعي الأول ، ثم أكملت الآيات ، ودلت على موضعها من السورة بالإشارة في الهوامش إلى رقمها من سورتها ، ثم خرجت الأحاديث ، وقابلت نصوصه بكتب التفسير التي نقلت عنه ، وبخاصة القرطبي .

هذا إلى ضبطٍ يزِيل اللبس ، وشرحٍ يساعِد على الفهم . وسأفصّل القول - في آخر الكتاب - عن وصف النسخ ، وما قمت به في تحقيق الكتاب ، وأعرض ترجمة المؤلف ، وثبتا بكتبه ، وحدثاً أطول عن الكتاب .
والله أرجو أن يسد خطانا ، ويهدينا سبيل الرشاد ، وينفع بالكتاب بقدر ما بذلنا من جهد وقصدنا من خير .

هذا ما كتبه في تقديم الطبعة الأولى ، ثم كتبت في ترجمة ابن العربي ، وكتابه « أحكام القرآن » ، ومخطوطات الكتاب في تلك الطبعة :

١ - ابن العربي *

١ - نسبه ومولده :

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي الماعزى الإشبيلية المالكي ، يكنى أبا بكر .
وكان مولده ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة .

٢ - أبوه :

وأبوه أبو محمد من فقهاء بلدة إشبيلية ورؤسائها .
سمع في بلده من أبي عبد الله بن منظور ، وأبي محمد بن خزرج .
وبقرطبة من أبي عبد الله محمد بن عتاب ، وأبي مروان بن سراج ، وحصلت له عند أصحاب إشبيلية رئاسة ومكانة .

فلما انقضت دولتهم خرج إلى الحج مع ابنه القاضي أبي بكر يوم الأحد مستهل ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة ؛ وسنَّ القاضي أبي بكر إذ ذاك نحو سبعة عشر عاماً .

(*) الوفيات ، والصلة ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ، والأعلام للزركلي .

٣ - ثقافته ورحلته مع أبيه ، وشيوخه :

كان القاضي قد تأدب ببلده ، وقرأ القراءات ، فأتى بمصر أبا الحسن الخلمي ، وأبا الحسن ابن مشرف ، ومهديا الوراق ، وأبا الحسن بن داود الفارسي .

ولقي بالشام أبا نصر المقدسي ، وأبا سعيد الزنجاني ، وأبا حامد النزالي ، وأبا سعيد الرهاوي ، وأبا القاسم بن أبي الحسن المقدسي ، والإمام أبا بكر الطرطوشي وتفقه عنده ، وأبا محمد هبة الله بن أحمد الأصفهاني ، وأبا الفضل بن الفرات الدمشقي .

ودخل بغداد ، وسمع بها من أبي الحسن المبارك بن عبد الجبار الصيرفي المعروف بابن الطيوري ، ومن أبي الحسن علي بن أيوب البزار ، ومن أبي بكر بن طرخان ، ومن النقيب الشريف أبي الفوارس طراد بن محمد الزينبي ، وجعفر بن أحمد السراج ، وأبي الحسن ابن عبد القادر ، وأبي زكريا التبريزي ، وأبي المعالي ثابت بن بندار الحمصي .

وحجّ في موسم سنة تسع وثمانين ، وسمع بمكة من أبي علي الحسين بن علي الطبري ، وغيرهم من العلماء والأدباء ، فدرس عندهم الفقه والأصول ، وقيد الحديث ، واتسع في الرواية ، وأتقن مسائل الخلاف والأصول والأحكام على أئمة هذا الشأن من هؤلاء وغيرهم . ثم صدر عن بغداد إلى الأندلس فأقام بالإسكندرية عند أبي بكر الطرشوشي ، فمات أبوه بها أول سنة ثلاث وتسعين .

ثم انصرف هو إلى الأندلس سنة خمس وتسعين^(١) ، وقدم بلده إشبيلية بعلم كثير لم يأت به أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق . وهو يذكر في ثنايا هذا الكتاب بعض ما أفاد من هذه الرحلة^(٢) .

٤ - علمه وخلقه :

وكان من أهل التفنن في العلوم ، والاستبحار فيها ، والجمع لها ، متقدما في المعارف كلها ،

(١) في الوفيات : سنة ثلاث وتسعين . (٢) انظر الصفحات : ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٠٦ مثلا .

متكلماً في أنواعها ، نافذاً في أحكامها ، حريصاً على أدائها ونشرها ، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها .

وكان يجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ، ولين الجانب ، وكثرة الاحتمال ، وكرم النفس ، وحسن العهد ، وثبات الود .
وسكن بلده ، وشوَّورَ فيه وسُمِّع ، ودرس الفقه والأصول وجلس للوعظ والتفسير ، ورُحِّل إليه للسمع .

٥ - كُتبه وتصانيفه :

وله تصانيف كثيرة منها :

- (١) أحكام القرآن (وهو هذا الكتاب) .
- (٢) كتاب المسالك في شرح موطأ مالك .
- (٣) القبس على موطأ مالك .
- (٤) عارضة الأَخُوذِيِّ على كتاب الترمذى .
- (٥) القواصم والعواصم .
- (٦) المحصول في أصول الفقه .
- (٧) سراج المريدين وسراج المهتدين .
- (٨) كتاب المتوسط .
- (٩) كتاب المشككين .
- (١٠) تأليف في حديث أم زرع .
- (١١) الفاسخ والمنسوخ .
- (١٢) تخليص التاخييص .
- (١٣) القانون في تفسير القرآن .
- (١٤) أنوار الفجر في تفسير القرآن . قال هو نفسه عنه - في كتاب القبس : إنه ألفه

في عشرين سنة ، ثمانين ألف ورقة نحو ثمانين مجلدا ، وتفرقت بأيدي الناس .
(١٥) ملجئة المتفقيين إلى معرفة غوامض النحويين^(١) .

٦ - توليته القضاء :

وأستقضى ببلده ، فنفخ الله به أهلها لصرامته وشدته وتفوذ أحكامه ، وكانت له في الظالمين سورة مرهوبة ، وتؤثر عنه في قضاؤه أحكام تدل على عقله الراجح ، وإطلاعه الواسع ، وإيمانه الراسخ ، تحدث هو عن هذه الفترة في هذا الكتاب .

٧ - صرفه عن القضاء :

ثم صرف عن القضاء ، وأقبل على نشر العلم ، يثته بين الناس ، ويدرسه لمن يطلبه . وكان - رحمه الله - فصيحاً أديباً شاعراً ، واضح العبارة ، قوى الحججة ، سليم المنطق ، مليح المجلس .

٨ - تلاميذه :

ومن أخذ عنه في اجتيازه لسبته : القاضي أبو الفضل عياض ، ولقيه أيضاً بإشبيلية وبقرطبة ، فناولوه وكتب عنه ، واستفاد منه .

٩ - وفاته :

وتوفي - رحمه الله - في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة مُنصرفه من مراكش وحُملاً ميمتاً إلى مدينة فاس ، ودُفن بها .

(١) يذكره هو في هذا الكتاب .

ب - كتاب أحكام القرآن

هذا الكتاب من خير كتب ابن العربي ، وطريقته في تأليفه أنه يأتي بآيات الأحكام مرتبةً في كل سورة ، ثم يشرحها ، ويستخرج ما فيها من أحكام .

وهو يعتمد على اللغة ، وعلى الحديث ، وعلى ما كان من أفعال النبي وصحابته . ويوازن بين المذاهب ، ويؤيد رأيه بالحجة الدامغة ، والمنطق القويم ؛ فهو خير مرجع في هذا الفن ، اقتبس منه العلماء الأجلاء ، واعتمدوا عليه في تأييد حججهم ، بل إن بعضهم - مثل القرطبي - ينقل فقرات كاملة ، وينسبها إلى ابن العربي في موضع الاحتجاج ، ويُسكّر من ذلك حتى لا تكاد تخلو صفحة في كتابه « الجامع لأحكام القرآن » من مثل ذلك .

وكان هذا الكتاب قد طُبِعَ في مصر بمطبعة السعادة ، ولكن تلك الطبعة كانت غير محققة ، وخالية من الضبط ، والترقيم ، والفهراس ، على أنها مع كل ذلك كانت أيضاً كثيرة التحريف والتصحيف . وحين صحّت نيتي على إخراج الكتاب بحثت عن أصوله الخطية ، فوجدت بدار الكتب منها ثلاثة .

وسألت القائمين على المكتبة الأزهرية والجامعة العربية ، فلم أجد عندهم نسخاً خطية غيرها لهذا الكتاب .

وصف هذه النسخ :

١ - النسخة الأولى :

هذه المخطوطة في ثلاثة مجلدات :

الأول - من أول الفاتحة إلى الآية (١) : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » . وقد فرغ من كتابته سنة ٧٣٦ هـ . وفي آخر هذا المجلد :

« ووافق الفراغ من نسخه في العشرين من شهر شعبان من شهر سنة ست وثلاثين

وسبعمائة . والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

(١) سورة النساء ، آية ٢١ .

نقل عن نسخة عبد الله بن هبة الله بن إسماعيل المالكي عفا الله عنه .
وهو في ١٣٣ ورقة .

الثاني - من الآية الثانية والعشرين - قوله تعالى (١) : « إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » إلى الآية الحادية عشرة - قوله تعالى (٢) : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ » .
وعدد أوراقه تسعون ورقة .

وقد كتب على الصفحة الأولى منه : « من دشت المؤيد » .
الثالث - من الآية - قوله تعالى (٣) : « إِلَّا مَنْ أَمَّنَ اللَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ » إلى الآية
الثالثة - قوله تعالى (٤) : « فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ » .
وعدد أوراقه ١٦٠ ورقة .

وهذه النسخة فيها تحريف قليل ، وخرم في بعض المواضع ، وخطها واضح ، وبها ضبط قليل ، وعلى هامشها بيان لمسائل الأحكام ، وقد رمزنا إليها بالحرف (م) ، وهي بدار
الكتب رقم ٣٢٤ .

٢ - النسخة الثانية :

في مجلد واحد ، تبدأ بقوله تعالى (٥) : « فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » .
وتنتهي بالآية الحادية والستين - قوله تعالى (٦) : « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي
الْكَلَالَةِ » . وفي آخرها :

« ووافق الفراغ من نسخته ليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم قدره سنة
خمس وثمانين وسبعمائة على يد العبد الفقير الحقير الذليل الراجي عفوره محمد بن وزير
ابن يوسف المالكي ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا له بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين .
وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرين ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

(١) سورة التوبة ، آية ٣٩ (٢) سورة النور ، آية ٢٢ (٣) سورة الشعراء ، آية ٨٩

(٤) سورة الشرح ، آية ٧ (٥) سورة البقرة ، من آية ١٧٨ (٦) سورة النساء ، آية ١٧٦

وعدد أوراقها ١٤٥ ، وعلى هامشها بمض تقييدات تدل على صحتها ، وخطها قديم ،
وهي خالية من الضبط إلا قليلا ، وهي التي رمزنا إليها بالحرف (ل) ، وهي بدار السكتب
برقم ٢٢ .

٣ - النسخة الثالثة :

وهي الجزء الرابع من نسخة مقابلة ، ومصححة ، ومضبوطة ، وكتب في آخرها :
« بلغ نسخا ومقابلة ، والحمد لله وحده في منتصف شهر رجب الفرد من سنة سبع عشرة
وسمائة » . وعدد أوراقها ٢٣١ ورقة ، وخطها دقيق ، وقد كتب على صفحته الأولى :
« ملكه بفضل ربه وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التركزي ، ثم وقفه على عصبته وأهل
العلم كسائر كتبه وقفاً مؤبداً ، وهبه مالكة واقفه محمد محمود سنة ١٣١٥ » . وهي أصح
النسخ جمعياً ، وقد رمزنا إليها بالحرف (ش) ، وهي بدار السكتب برقم ٢ ش .

وكانت هذه النسخ خير معين لي على إخراج هذا السكتب ، إلا أنها كانت أحيانا غير
واضحة المعالم ، أو محرفة ، ولهذا كنت أبحث في السكتب التي نقلت عنه ، وأرجع إلى
الأميات التي تبحث في مثل موضوعه ، محاولا حلّ المشكل ، وتوضيح الغامض .

وخير السكتب التي ساعدت على ذلك : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، وأحكام القرآن
للجصاص ، وكتب الحديث : صحيح مسلم ، وابن ماجه ، والموطأ وغيرها .

ورأيت في هذه الطبعة أن أكتب الآيات التي ساقها في السورة داخل قوسين ﴿ . . . ﴾ .
أما الآيات التي يأتي بها المؤلف من غير السورة - للاستدلال أو للربط - فتكتب بين
علامتين « . . . » وقصدت من ذلك إلى التمييز بين الآيات التي يدور حولها البحث ،
والآيات التي سيمت لتأييد الأصل وتوثيقه .

أما الأحاديث التي ساقها المؤلف في ثنايا كتابه فهي كثيرة متناثرة في السكتب ،
وقد خرجت الكثير منها ، وأشرت في هوامش السكتب إلى مراجعها من كتب الحديث .

وكان لابد من شرح الغريب من الكلمات والعبارات ، ليسهل على القارئ الفهم ، ويتابع البحث ؛ ولهذا شرحت كثيراً من الغريب ، راجعاً في ذلك إلى المعجمات وكتب الغريب .

أما الشعر فقد نسبتُ غير المنسوب منه ، وحققته بالرجوع إلى الدواوين وكتب الأدب . هذا ، وقد وضعتُ للكتاب فهرس حديثه تعين على البحث ، وتساعد على الرجوع إلى آياته ومسائل الأحكام فيه ، وهي كثيرة متنوعة ، لا غنى للناظر في مثل هذا الكتاب عنها .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل ، ويوفقنا إلى ما فيه نفع الدين والعربية ، ويسدد خطانا ، إنه سميع مجيب .

على محمد البخاري

غرة رمضان سنة ١٣٧٨ هـ
مارس سنة ١٩٥٩ م

تقديم الطبعة الثانية

في تقديمي للطبعة الأولى عرضتُ لموضوع الكتاب ، وأسلوبه ، وترجمتُ لمؤلفه ابن العربي ، وكتبتُ عن نسخة ، وشرحتُ منهج العمل في تحقيقه . وأقبل عليه الباحثون في أصول الأحكام ، والراغبون في معرفة أمرار القرآن الكريم إقبالا عظيما ، ففدتُ نسخته في زمن يسير .

وهأنذا أقدم طبعته الجديدة ، وقد حرصتُ على أن أزيد في ضبطها حتى يكون الكتاب موردا سهلا لسلك من يرغب في الإفادة منه ، ولو كان غير متعمق في دراسة اللغة . كما عُنيتُ فيها أكثر بتخريج الأحاديث ، والإشارة إلى مواضعها من كتب السنة ، ليسهل مراجعة الأحكام في مظانها من المصدر الثاني للشريعة الإسلامية .

كما رأيت أن أضيف إلى فهرسه الفنية ، وبخاصة فهارس الأحكام ، ليكون الرجوع إليها سهلا ميسورا .

هذا إلى زيادة في ضبط الأعلام ، وشرح للنامض من الألفاظ ، وتوضيح للإشارات التاريخية التي ترد في ثنايا الكتاب .
والله الموفق المعين .

على محمد الجباري

المحرم سنة ١٣٨٧ هـ
مصر الجديدة في : مايو سنة ١٩٦٧ م

هذه الطبعة الجديدة

وهذه هي الطبعة الثالثة من الكتاب ، نقدمها للقراء ، بعد أن نفذت طبعته الثانية ، وأقبل الباحثون على اقتنائه إقبالا فاق كل تقدير .

وهأنذا أقدم هذه الطبعة الجديدة ، وأبذل فيها جهدا جديدا في الضبط ، والشرح ، والتحقيق ، راجيا أن يكون ذلك كفاء لما لقيه الكتاب من تقدير الباحثين وإقبالهم .

والله أرجو أن يهدينا إلى أقوم سبيل ، ويوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه .

على محمد الجباري

رمضان ١٣٩٢ هـ
مصر الجديدة في : أكتوبر ١٩٧٢ م